والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اك بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لايجوز انفصاله ومعنى من حيث ان فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة كالدال ولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر انه ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بل جواز افراده مما اتصل
بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان للعطف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انا
وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيها الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال
الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواكان العصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباونا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة لتاكيد حرف
العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد تؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكلبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران مستويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل بعد الاولى ويجوز في العطف بلا تاكيد ولا فصل ولكن على قبح والكوفيون
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير بالمجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل
وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا تكفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل للاختصار بخلاف التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو
المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله شهيدا وهذا الذي
ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
تركها اضطرارا وجاز الكوفيون ترك الاعادة في حالة السعة مستدلين بالاستقراء فان
قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير
شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبني بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد
التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الامع اعادة الجار قلنا التاكيد غير البدل في الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيها بالجنبين لمتبوعها ولا منفصلين عنه

لعدم

لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة
بتعلق العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار والمجرور ليخرج المتصل المرفوع عن مرارة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما تعتقيها منتفيا
في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليها وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده من اللام فانما يقتضي تجرده عن اللام وهو اجتماع اللام وحرف النداء وهو
مفقود في المعطوف وامرر بشاة وسخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي برب شاة
وسخلة لها او محمول على ضمير المضمر كربه يجلد يحلى الشنوز اي رب شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان
كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بنا المعطوف في يا زيد ويا عمرو لان
ضم زيد بالنظر الى حرف النداء كونه مفردا وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن اجل
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقايم او قايما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قايم فيكون
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة مقتضية لقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ذكر الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها اي الفا في هذا التركيب فا السببية اي فالها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف لكنها تجعل الجملتين بمنزلة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي يطير الذباب فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي
يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد يطير له
الذباب واذا عطفا اي وقع العطف بنا على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولهما
بعد عاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي

٢ او يكون معناها مع المضمر صح